الطالب : فراس جاويش

الدكتور المشرف : الدكتور أحمد محسن

الواجب النصفي من المقرر مقدمة في السياسات العامة

**ملخص التقرير**

**المقدمة:**

أنظمة الحكم العربي وضعت معادلة للعلاقة بينها وبين الشعب مبنية على تقديم الخدمات والوظائف العامة مقابل الحصول على الولاء لهذه السلطة . التطور والتغير الحاصل والمتطلبات الجديدة لدى هذه الشعوب جعلت بعض الحكومات تفشل في تلبه طلبات و المتطلبات الشعبية وقد كانت الحاجة إلى خلق علاقة جديدة بين الدولة والمواطنين إحدى القوى المحرّكة ضمنياً لاحتجاجات 2011 العربية وما تلاها من اضطراب للحصول على العناصر الاساسية للحوكمة لتخفيف التوتر و زيادة الاستقرار.

**التمثيل، المشاركة، والحرية: البحث عن بدائل:**

الحريات المدينة (حريات التعبير، والتجمع، والتنظيم والصحافة) بشكل عام تتفلص في المنطقة العربية وفقا لبيانات منظمة فريدم هاوس فإن جميع البلدان العربية، باستثناء خمسة منها ليست حرة ولا تعتبر أية دولة عربية حرة في تصنيفات حرية الصحافة والإنترنت.

يتزايد شعور المواطنين بأن آليات المشاركة التقليدية، مثل الاقتراع والترشّح للمناصب الرسمية، تفتقر إلى المصداقية الأمر الذي يؤدي بدوره إلى إضعاف العلاقة بين المواطنين والدولة ،حيث إن ثقة الموطنين العرب بالمؤسسات العامة متدينة إلى أدنى المستويات.

لكن مع ذلك هناك الكتيرين ممن لديهم أمل أن هناك مسارات تشاركية مع الحكومة على الرغم أن هذه الخيارات قد تكون غير تقليدية واذلك يبحثون عن عن وسائل بديلة للمشاركة في صنع القرار وممارسة حرياتهم في بلدانهم.

**حريات منقوصة**

بعض الحكومات سلكت سياسية اللاتسامح تجاه حق التجمع كما حدث في مصر على سبيل المثال في عام 2013 لاتهاء الاحتجاجات ضد الرئيس السيسي بإضافة إلى انتهاكات أخرى ضد الحريات من تغييب قسري واعتقال حتى يوصل لحد القتل.

في معظم الدول العربية الصحافة تتعرض لهجوم حتى عندما تتمتّع الصحافة بالحرية جزئياّ فإن الصحافيين يواجهون التقييدات، بما فيها المضايقات، والسجن، والقيود المفروضة على حرية التعبير إلكترونيا.

ولعبت وسائل تواصل الاجتماعي دورا قويا وغدت أداة مطلبية مهمة كما في المملكة العربية السعودية وحملات ناجحة للمطالبة بحريات المرأة ومنحها الحق في قيادة السيارة وغيرها من الحملات الفعالة وفي حين يتعرّض العديد من النشطاء السعوديين إلى الاعتقال والمحاكمة في داخل البلاد، فإن آخرين يمكنهم مواصلة مشاركتهم في المنفى وهو تيار شائع في العالم العربي ولكنهم، بمواصلة عملهم في المنفى، يمثّلون تحدّياً للنشطاء أنفسهم قد اتسع نطاق تدخل العديد من الحكومات، وتجلّى ذلك في قتل الصحافي السعودي البارز جمال خاشقجي.

**النشاط السياسي والمشاركة السياسية**

احتقار المواطنين للسياسين والأحزاب السياسية أدى لانخفاض نسب الاقتراع وخاصة في ظل انعدام الثقة بالحكومات وخاصة عند الشباب والنساء الذين يشكّلون شرائح صغيرة من أعضاء الأحزاب السياسية كما إن غياب القوى السياسية البديلة يزيد من الوهن الذي أصاب المؤسسات ويضاعف من عدم الثقة بها ويبذل المواطنون في المنطقة قصارى الجهد لإيجاد بديل للنخب الحاكمة يمكن أن يعالج قضايا قصور الحوكمة والفساد لذلك الاحتجاجات في البلدان العربية المختلفة لاسيما في تونس والمغرب والجزائر ومن ثم لبنان كلها كانت في إطار تتمحور حول موضوعات حوكمية محددة يلجا المواطنين فيها إلى الاحتجاج والمقاطعة للضغط على الحكومات وإرغامها على التحرك حتى وإن كانت الحلول مؤقتة.

**الطريق إلى الأمام**

* في ظل افتقار البرلمانات العربية لسلطة حكم حقيقية يسعى المسؤولين المحليين ببذل جهود أكبر لتحسين تسليم الخدمات وسيتيح ذلك للأحزاب السياسة تطوير قواعدها الشعبية والتركيز على قضايا حوكمية محلية محددة.
* لتعزيز وسائل الوصول إلى الجمهور، تستطيع الأحزاب كذلك أن تعمل مع لاعبين فاعلين في المجتمع المدني وعلى الرغم من الضغوط التي تفرضها الدولة.
* للدول الخيار لاستخدام الآليات التشاورية، مثل الحوارات الوطنية حول القضايا الوطنية وكذلك الحوارات المحلية والمجالس البلدية غير أن المشاورات الشعبية العامة قد تؤدي إلى آثار عكسية إذا أهمل راسمو السياسات آراء المواطنين
* لايستطيع المواطنون أن يفعلوا إلا أقل القليل لمكافحة مستويات القمع العالية في المنطقة مع الإحساس ببعض الأمان ولذلك، فإن المجتمع الدولي يلعب دوراً حاسماً في توجيه أصابع الاتهام، علناً إلى الدول العربية على ما تقوم به من انتهاكات.

**فعالية الحكومة:**

عادة ما تبحث الحكومات عن حلول عند مواجهتها تحديات تتعلق بتزويد الخدمات كالذي قامت به الإمارات وذلك بتطبيق نظام طوعي لتحديد المراتب لتطوير أداء القطاع العام والتي اعطت نتائح ممتازة لكن على مستوى اخر هناك دول لم تكن على مستوى الطموح فيما يتعلق بتحسين الأداء الحكومي على الرغم من توقر الموارد الازمة كالسعودية والكويت بل إن دولا ذات موارد محدودة، مثل الأردن والمغرب، وتونس، تتميّز بأداء مماثل لأداء المملكة العربية السعودية لكن حتى في الدول التي حسّنت فيها الحكومات من فعّاليتها بمرور الوقت، فإن المواطنين لازالوا يشعرون بخيبة الأمل إزاء ما يلمسونه من انعدام التقدّم.

**تحديات تزويد الخدمات**

خلال السنوات القليلة الماضية، حققت بعض الحكومات العربية إنجازات مهمة في مجالي الصحة والتعليم لكن على الرغم من هذه التحسينات، لازال المواطنون يشعرون بخيبة الأمل تجاه قصورها، ولاسيما في ظل البلاغيات الخطابية ومحاولات الإصلاح التي لا نهاية لها على ما يبدو وهذا ما لوحظ في برامج ومشاريع مختلفة في المغرب والأردن ولبنان لكن ثمة فجوة عريضة وآخذة بالاتساع بين ما تعد به الحكومات وما تقدّمه وسنة بعد سنة، ينفذ صبر المواطنين الذين مافتئوا، في جميع أرجاء المنطقة، ينتظرون تغيراً ملموساً في حياتهم اليومية.

**كيفية استجابة الحكومات**

ترفع حكومات عربية عديدة على نحو متزايد، شعار اللامركزية بوصفه الطريق إلى الارتقاء بمستوى الحوكمة وتعزيز التنمية لكن من التحديات التي تواجه اللامركزية غياب الإرادة السياسية لتفويض حقيقي للصلاحيات إلى الهيئات الإدارية الأدنى مرتبة، أو توزيع الموارد المالية الضرورية على المحافظات الطرفية.

والحل الآخر الذي يجري الترويج له هو الحكومة الإلكترونية، أو رَقْمنة العملية البيروقراطية عن طريق إعداد منصات إلكترونية لتيسير وصول المواطنين وعامة الناس إلى المعلومات الحكومية لكن تظل هذه الحلول مجرد إجراءات مؤقتة في غياب المساءلة لذلك تطرح أقطار الخليج مثالاً مشهوداً على كيفية استخدم الحكومات لمواردها المالية، بصورة فعّالة، لتحاشي المساءلة والمحاسبة غير أن هذه البلدان تشهد مستويات هائلة من اللامساواة الاجتماعية، وبأقل القليل من المساءلة السياسية أو الحريات المدنية ويولّد ذلك سخطاً من نوع مختلف، يعطي الأولوية لرغبة المواطنين في نيل المزيد من الحريات المدنية والمشاركة في عملية صنع القرار، على حساب أداء الحكومات.

**الطريق إلى الأمام**

* يمكن لعملية اللامركزية أن تكون هي السبيل الميسر لحكومة أفضل على المستوى المحلي، شرط توفّر الموارد المناسبة والإرادة السياسية.
* قد يكون التركيز على الحوكمة في الجهات الإدارية الفرعية، والحضرية والمستويات المحلية، وحول قضايا محددة، مثل الرعاية الصحية والتعليم، منطلقاً أولياً ممكناً للاعبين الذين يريدون الارتقاء بفعالية الحكومة ومواجهة غياب الخدمات الأساسية.
* تستطيع الدول كذلك أن تبذل الجهود الرامية إلى مكافأة الأداء الجيّد الفعّال على جميع المستويات البيروقراطية الإدارية، وبخاصة، المستوى المحلي، لتشجيع القوى العاملة العامة الأفضل أداءً، وتوفر للمواطنين الإحساس باستجابة الحكومة.
* ينبغي على المنظمات غير الحكومية المموَّلة دولياً أو محلياً أن تنظر في تحويل المساعدات عبر القنوات المحلية للتغلّب على عجز البيروقراطيات الإدارية الوطنية ولضمان السيطرة المحلية على اتخاذ القرارات المحلية.

**الرقابة على الفساد:**

الفساد حسب تعريف البنك الدولي هو إساءة استخدام المنصب في القطاع العام لتحقيق مكاسب خاصة يصيب الحكومات بالشلل ويغضب المواطنين حسب استطلاعات مؤسسة كارنيغي الفساد يمثل واحدة من القضايا الثلاث الأكثر إلحاحاً في المنطقة العربية.

و على الرغم من أن مستويات الفساد قد لاتكون آخذة بالتزايد، فإن مدركات الجمهور عن الفساد تتزايد بالفعل وبينما يجمع أغلب المواطنين في المنطقة داخل الحكومة وخارجها، على أهمية مكافحة الفساد، فإن الجهود المبذولة في هذا المجال قد مُنيت إلى حد كبير بالفشل كما أن غياب نظام التوظيف القائم على الجدارة في الإدارة العامة، وانتشار المحسوبية والمحاباة، والاعتبارات الطائفية، تؤدي غالباً إلى استخدام الموظفين المدنيين غير المؤهلين الذين يساهمون في ممارسات الفساد أو يتستّرون عليها" وتفضي المحسوبية إلى إقامة دوائر مفرغة من البيروقراطيين من ذوي الكفاءة المتدنية الأمر الذي يؤدي إلى تقويض الثقة بالمؤسسات، ويسفر بدوره عن تغذية الفساد وإنعاشه.

**مُضْمَرات الفساد**

الفساد باهظ الكلفة فبالإضافة إلى أنه يشوّه النمو الاقتصادي في الدولة أو في الصناعة، فإن "الشركات ستفقد الحوافز لتحسين نوعية المنتجات، كما ستتوقف مبتكرات ومكاسب الإنتاجية الواردة من الشركات الجديدة.

ويمكن للفساد أن يخلّف تداعيات تلحق الضرر بالناحية الأمنية كذلك. فهو يفسح المجال للمتاجرين بالمحرّمات كالأسلحة، والمخدرات و الممنوعات إلى البلاد كما تراخي الرقابة على الحدود، الناجم عن نظام قائم على الرشوة، قد ييسر عمليات تبييض الأموال وانتشار الإرهاب كما يمكن أن يؤدي الفساد كذلك إلى تخفيض جودة المؤسسات الحكومية، ولاسيما الأجهزة الإدارية البيروقراطية.

**الطريق إلى الأمام**

* تتطلّب مكافحة الفساد إطاراً قانونياً محكماً، بما فيه التشريعات الخاصة بالنفاذ إلى المعلومات والإفصاح عن الذمة المالية، والهيئات القضائية والتخصصية القوية القادرة على محاكمة الجرائم المتصلة بالفساد.
* أحد الأدوات المُمكنة في هذا السياق إقامة هيئة وطنية مستقلة لمكافحة الفساد، كما في تونس، حيث تموّل الحكومة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد التي تؤدي مهماتها بوصفها كياناً مستقلاً للتحقيق في قضايا الفساد.
* كما أن السير في عمليات الحكومة الالكترونية من الطرق الفعالة للحد من الفساد
* الجمهور والشعب العربي مطالب في مواصلة الضغط على القادة العرب لاستئصال الفساد، حتى بطرائق بسيطة.

**الخاتمة**

على الحكومات في العالم العربي بأسره أن تدرك أن العلاقة بين الدولة والشعب ستواصل التدهور ما لم تتم معالجة ثلاث قضايا: النفاذ إلى مراكز اتخاذ القرار، والتزويد الفعّال للخدمات، ومكافحة الفساد. وليس هناك من حل فوري لأي من هذه التحديات، غير أن في وسع الحكومات، والمجتمع المدني، والأسرة الدولية أن تعمل سوياً لبلورة خطوات متدرجة للارتقاء بالحوكمة، وتوفير السلع والخدمات النوعية واستئصال الفقر في المنطقة بأسرها.

**رأي الشخصي في التقرير**

التقرير حاول استعراض المشكلات والصعوبات التي تواجه الحكومات العربية في تحقيق التوازن والرضى الشعبي عنها وخاصة عقب احتجاجات الربيع العربي عام 2011 حيث ان المعادلة الكلاسكية القديمة والعلاقة بين الحكومة والشعب القائمة على تقديم خدمات وامتيازات حكومية للشعوب مقابل الحصول على الولاء والطاعة انهارت بشكل كامل في ظل حكومات مستبدة قمعية لن تسطيع مجارات التطور والرتم السريع للتغيير على المستوى الشعبي ولم تعد قادرة على تلبية جميع احتياجات و الخدمات المطلوبة منها.

لخص التقربر أن معالجة ثلاث قضايا: النفاذ إلى مراكز اتخاذ القرار، والتزويد الفعّال للخدمات، ومكافحة الفساد هي المفتاح الفعال أمام الحكومات الجديدة وحتى القديمة لتقديم نموذج جديد لارضاء الشعب وتحقيق الاستفرار الشعبي وتهدئة التوتر.

من وجهة نظر العمل الحكومي وتفعيل مشاركة الشعوب في بناء الثقة مع الحكومات لا تقتصر على هذه القضايا الثلاثة فقط لكن هناك مواضيع جوهرية أخرى سأتطرق لها في نهاية التلخيص

مما لا شك فيه حاول التفرير ضرب أمثلة عملية وقائمة بكل قضية من القضايا وحاول التصويب على المشاكل القائمة ومحاولة إيجاد حلول منها جديدة مبتكرة و منها روتبنية وكلاسيكية ساستعرض وجه نظري بكل قضية وطريقة طرحها والنقاط الايجابية والسلبية فيها

في قضيىة مشاركة الشعب في اتخاذ القرار وأعطاء المزيد من الحريات كان التركيز على تراجع الحريات المدنية في الوطن العربي وعدم الثقة المتبادلة بين الحكومة والشعب وتراجع عمليات الديمفراطية من تصويت وحق اقتراع وغيرها وهناك كان التقرير موفق في طرح هذه القضية والمشكالات التي يعاني منها الشعوب العربية لانه لهذه اللحظة على الرغم من التغييرات التي حصلت منذ 2011 إلى الان لايوجد تاثير مباشر للمشاركة الشعبية على صنع القرار والتأثير السياسي المباشر للشعوب الحريات أيضا تراجعت بشكل كبير كمثال طرخ مصر بالفعل الأمور أمنيا ومخابراتيا ممكن اصبح أسواء من أيام حسنى مبارك حتى في تونس البلد الذي كان هناك تفائل فيه العملية الديمقراطية والتحول السياسي شهدت بالفترة الاخيرة جمود سياسي كبير واستخواذ للسطلة من طرف واحد فقط وهو رئيس الجمهورية مما أضعب الحس الشعبي المتفائل بشكل عام بعد 2011 وحعلا الشعوب ترضخ للأمر الواقع في ظل صعوبات أمنبة واقتصادية تعاني منها الشعوب جعلت من هذه القضايا ذات أهتمام وتركيز أكير من المشاركة السياسية ولو أن دولا ذات أنظمة كلاسيكية مثل المغرب والأردن حاول أحداث تجديد في طريقة الحوكمة والمشاركة الشعبية لكن ليست ذات تاثير كبير في ظل سلطة ونفوذ قوي للنظام الحاكم.

في موضوع تقديم الخدمات للشعوب فعالية الحكومة استعرض التقرير بعض الأمثلة عن الخدمات الحكومية التي تقدمها بعض البلدان العربية وبعض الحلول مثل الأعتماد على الامركزية و الحكومة الاكترونية ومن هنا يجب القول الأامور أكبر واعقد مما طرح لأن الخدمات الحكومية هي أمور بدهيه يجب أن تقدم للشعوب للاسف ليس هذا الحال في الوطن العربي لكن الامركزية ليست طريقة فعاله من وجه نظري الكثير من الدول التي تعتمد على المركزية في تقديم الخدمات مثل فرنسا وبريطانيا تحقق نجاحا أكبر منها من دول الامركزية في كثير من المجالات تجعل الشعوب تحس بالمساواة أكبر على صعيد الدولة بعض الحكومات العربية حاول تقديم وتحسين الخدمات المقدمة لكن برأي مازالت بعيد كل البعد عل أرضاء شعوبها لان الخدمات المقدمة انية لحظية تخدم الفترة الراهنة بجب أن تكون الخدمات والمشاريع استراتييجة كبيرة تعطي امل في المستقبل لتغيير الأمور و تحسينها نحو الافصل مما لا شك فيه أيضا طرح موضع الحكومة الكترونية أمرا مهما ويعطي حرية مساحة أكبر وسرعة أكير في المساواة في تقديم الخدمات ويجب بشكل كبير تفعيل دور المجتمع المدني الذي ممكن أن يعكس الصورة المثلى لتوجه الشعب والجماهير هذا ماحد تقريبا في لينان والانتخايات البرلمانية الاخيرة التي افرزت كتلة نبابية لا بئس بها ممثلة للمجتمع المدني تستيطع احدات لو تأثير قليل داخل كواليس صنع القرار والسياسيات الداخلية.

موضوع الفساد هو موضوع كبير ومتشعب وتعربف البنك الدولي عىل الرغم من بساطته لكن يبقى منقوص لانه مثلا دولة ديمقراطية و تعطي حريات كبير مثل أمريكا هل وجود فساد في دائرة ما يعطل العمل الحكومي لا بالتاكيد العمل الحكومي سوف يظل قائما لانه مبني على أساس قوي لا يسيبب الفشل لها هذا التعربف ممكن أن يصلح على حكومات وبلدان ذات بنيه سياسية مترهلة تعاني من مشاكل كبيرة الفساد أحدها تجعل منه شماعة لكن الأخطاء والممارسات الفاشلة التي تحدث

فكم كم مرة في بلداننا نرى المسؤول الحكومي أو الوزير يلقى بجميع أسباب الفشل على الفساد وكيفية مكافحة الفساد ماهي ألا شماعة لهذا الفشل بالتاكيد الفساد أمر يعيق العمل الحكومي ويجعل من الية سير العمل اسواء وابطا ويعطي شعورا بعدم المساواة بين المواطنين ليزيد نسبة الغضب والسخط على الحكومة لكن ليس هو السبب الرئيسي فقط لكن هي مجموعة من العوامل المتعددة التي جعلت من الفساد هو الحلفة المفرغة بمعادلة الفشل الحكومي.

في النهاية التفرير كان محقا في نقاط وسطحيا في نقاط أخرى لكنه حاول أيجاد المشاكل الرئيسية التي تعاني منها الحكومات العربية ومحاولة أيجاد حلول وطرق ومسارات جديدة لهذه القضايا.

كما ذكرت سابقا النجاح الحكومي لا يعتمد على هذه القضايا فحسب فهناك عوامل أخرى تلعب دورا في التغيير متل المزاج العام الشعبي كذلك التوجة الدولى والأقليمي لهذا البلد والتأثير الدولي والاقليمي عليه كما يحدث حاليا في لينان على سبيل المثال أو سوريا كما أن النية الحكومية للتغير وفتح مسارات مع الشعب تلعب دورا كبير في العمل الحكومي والفكرة الرئيسية التغيير في بعض الأحيان ممكن ان يكون صعب وتدريجي لذلك جميع الحلول المطروحة في بعض الأحيان تكون غير قابلة للتطبيق مالم يتواجد نيه لذلك وبعضها يحتاج وقت وصبر واصرار لتطبيقة لاحداص تاثير فعال في العمل الحكومي .